كلمة ونص

نبيل الملاح

الدولة والإدارة

في كتابي «تجربتي في الحزب والوزارة» الذي أصدرته عام ٢٠٠٤، حذرت من المخطط الإستراتيجي للغرب بالدعوة لدعم انتخاب النساء والشباب، وسيطرتهم على شؤون الدولة، وبينت أن المواقع القيادية تحتاج إلى الأشخاص الذين يمتلكون الخبرة والتجربة مع العلم والثقافة، وأن الوطن بحاجة إلى كل الأجيال كل في مجاله، وطالبت بإعادة النظر في سن التقاعد في ضوء ارتفاع متوسط الأعمار الذي يصل في بلدنا إلى ٧٠-٧٥ عاماً، وقلت إنه ليس من المعقول أن نحيل إنساناً على التقاعد وهو في سن الـ٦٠ عاماً وهو في أوج عطائه ونضوجه.

وللأسف لم يلق ما حذرت منه أي صدى، بل على العكس تصاعد بشكل أخلّ بعمل وأداء مؤسسات الدولة بشكل ملحوظ، وعلى الأخص عندما تم تعيين عدد من أساتذة الجامعات في مواقع تنفيذية تحتاج إلى خبرات عالية وممارسة طويلة، فتم تعيين بعضهم مديرين للمصارف ومؤسسات اقتصادية كبيرة وهم لا يتمتعون بالخبرة التي تؤهلهم لإدارة هذه المؤسسات.

وكانت ظاهرة شهادات الدكتوراه التي يحصل عليها البعض بأقل جهد ممكن وأحياناً من دون أي جهد، وتمكن هؤلاء من الوصول إلى مناصب ومواقع إدارية عليا، بل تمكن بعضهم من أن يصبحوا أساتذة في الجامعات!

وأثبتت الأيام فشلهم في الوظائف والأعمال التنفيذية التي أسندت إليهم.

إن شهادات الدكتوراه التي يجب معادلتها هي الشهادات الصادرة عن الجامعات المعروفة التي لا تمنح هذه الشهادات وغيرها إلا لمن يستحقها عن جدارة وضمن مدة زمنية لا تقل عن ٣-٤ سنوات، وكذلك فإن أستاذ الجامعة الناجح ليس بالضرورة أن يكون مؤهلاً للنجاح في المواقع التنفيذية التي تحتاج إلى الخبرة والممارسة والموهبة.

ومن هذا المنطلق لا بد من وضع الآليات والأسس الناجحة لمراجعة وتدقيق شهادات الدكتوراه التي تمت معادلتها واعتمادها، ووضع المعايير والشروط الصحيحة لاختيار القيادات الإدارية العليا انطلاقاً من تلازم الخبرة مع المؤهل العلمي الذي ليس بالضرورة أن يكون «دكتوراه» فهناك كثير من العاملين في الدولة من حملة الشهادات الجامعية لديهم الخبرة والعلم والموهبة التي تفوق الكثير من حملة الدكتوراه.

لذلك يجب على وزارة التنمية الإدارية الاهتمام بذلك في سياق الإصلاح الإداري الذي تسعى إليه، واختيار القيادات العليا انطلاقاً من تلازم المؤهل العلمي والخبرة، فالخبرة في مجال الإدارة كالتكنولوجيا بالنسبة للعلم وتطبيقاته، والمحافظة على التراتبية الوظيفية قدر الإمكان.

علينا أن ندرك أن البث القوي لشعار: «تمكين المرأة والشباب» في منطقتنا ودولنا العربية بفهم ومضمون يختلفان عن الفهم والمضمون اللذين لدى الغرب الذي يهتم بشكل أساسي وجوهري بتعليم الشباب والمرأة وتحفيزهم على الإبداع والدراسات العليا وتأمين فرص عمل لهم.

وفي هذا السياق أرى من الضروري وحرصاً على وزارات الدولة إعادة النظر بموضوع تعيين معاوني الوزراء ليكونوا من أصحاب القدم والخبرة والمؤهل العلمي، وما زلت أذكر في سبعينيات القرن الماضي وجود أمين عام لكل وزارة وفق هذه المعايير.

الوزير إبراهيم: تبادل المنح الدراسية والخبرات بين الجامعات السورية والتونسية

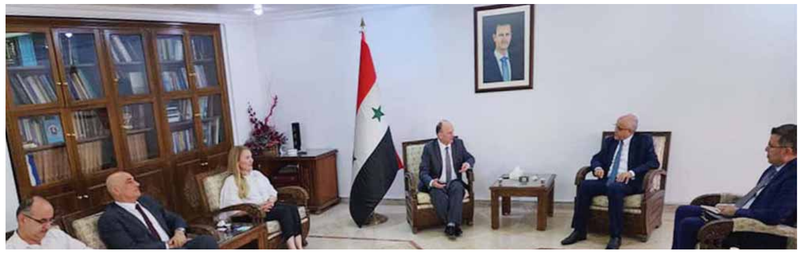

الوطن

بحث وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور بسام إبراهيم مع سفير جمهورية تونس في دمشق محمد المهذبي أمس، علاقات التعاون بين البلدين في مجال التعليم العالي والبحث العلمي وآفاق تطويرها.

وأكد إبراهيم أهمية العلاقات السورية التونسية وضرورة فتح آفاق جديدة من التعاون بين البلدين في المجالات كافة، ولاسيما في مجال التعليم العالي والبحث العلمي والعمل على تطوير وتفعيل البرنامج التنفيذي العلمي والبحثي، في مجال تبادل المنح الدراسية والزيارات العلمية المشتركة وتبادل الخبرات بين الجامعات السورية والتونسية.

وقدم الوزير إبراهيم لمحة عن منظومة التعليم العالي ومراكز البحوث العلمية والهيئات في سورية ومراحل تطورها والتوسع في الاختصاصات العلمية، والمشاق الجامعية التي تقوم بتدريب الطلاب، إضافة إلى دورها في التشخيص والعلاج.

بدوره أشاد سفير جمهورية تونس بدور وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والجامعات السورية وخريجيها الذين حققوا حضوراً متميزاً في العديد من الدول العربية والأجنبية، مشيراً إلى أهمية تبادل الآراء والأفكار وتعزيز الروابط العلمية والثقافية وإعادة تفعيلها إلى مستوى أفضل مما كانت عليه سابقاً والتركيز على التنمية البشرية ومستقبل الشباب السوري والتونسي في عالم يتطور يوماً بعد يوم.

حضر اللقاء الدكتورة فادية ديب، والدكتور عبد اللطيف هنانو معاونا الوزير، والدكتور عقيل محفوض مدير العلاقات الثقافية.

حصاد الشعير انتهى والقمح على وشك

مدير الزراعة لـ«الوطن»: تسويق أكثر من ٦٣,٥ ألف طن قمح و٣٤٢١ طن شعير

> مدير المصرف الزراعي: صرف ١١٠ مليارات ليرة عن قيم القمح و٤,١ مليارات عن الشعير

حمص ــ نبال إبراهيم

أكد مدير الزراعة في حمص يونس حمدان لـ«الوطن» أن عمليات حصاد القمح بالمحافظة مستمرة وتجاوزت نسبة الحصاد ٩٢ بالمئة حتى تاريخه، موضحاً أن إجمالي المساحات المحصودة من أراضي القمح على امتداد المحافظة بلغ ما يزيد على ٣٧,٦ ألف هكتار منها ١٧٧٧١ هكتاراً من القمح المروي ونحو ٢٠,٤ ألف هكتار قمح يعل حتى الآن، لافتاً إلى أن المساحة الإجمالية القابلة للحصاد لمحصول القمح بالمحافظة تقدر بحوالي ٤٠ ألف هكتار.

وأشار إلى أن الكميات المسوقة من القمح وصلت إلى أكثر من ٦٣,٥ ألف طن منها ما يزيد على ٦١,٥ ألف طن تم تسليمها لمؤسسة الحبوب ونحو ١٩٢٥ طناً تم تسليمها لمؤسسة إكثار البذار، وبالمقارنة مع العام الماضي فقد بلغت الكميات المسلمة في مثل هذا اليوم نحو ٤٤ طناً حيث تزيد الكميات المسوقة هذا العام بحوالي ١٩,٥ ألف طن عن العام الماضي حتى تاريخه.

وبالنسبة لمحصول الشعير أكد مدير الزراعة أن عمليات حصاد الشعير انتهت في المحافظة وبلغت المساحة المحصودة ٥٠٩ هكتارات من الشعير المروي و١١٠٥٢ هكتاراً من الشعير البعل، مشيراً إلى أن عمليات التسويق ما زالت مستمرة وبلغت الكميات المسوقة حتى تاريخه أكثر من ٣٤٢١ طناً منها نحو ٣٢٦٥ طناً لمؤسسة الأعلاف وما يزيد على ١٥٦ طناً لمؤسسة إكثار البذار.

ولفت حمدان إلى أن عمليات توزيع المازوت الزراعي اللازمة لعمليات الحصاد ونقل المحصول مستمرة بواقع ٥ ليترات مازوت لكل دونم، مشيراً إلى أن كميات المازوت الموزعة على المزارعين بلغت نحو مليون ليتر حتى تاريخه.

من جانبه بين مدير المصرف الزراعي في حمص محمد الأحمد لـ«الوطن» أن المصرف قام بصرف نحو ١١٠ مليارات ليرة سورية للقوائم الاسمية الواردة من المؤسسة السورية للحبوب عن قيم الأقماح المسلمة من المزارعين للمؤسسة، لافتاً إلى أن القوائم الواردة من السورية للحبوب تقدر بنحو ١٣١ مليار ليرة سورية حتى تاريخه.

وأشار الأحمد إلى أنه حالياً ترد القوائم الاسمية من المؤسسة العامة للأعلاف للفلاحين الذين سلموا محصول الشعير للمؤسسة، مبيناً أن القوائم الواردة تقدر بنحو ٤,٨ مليارات ليرة سورية والمصروف منها نحو ٤,١ مليارات ليرة حتى تاريخه.

التموين: معامل الثلج تخضع لرقابة صحية صارمة

«الشوب» ينشط تجارة ألواح «البوظ» في محافظة حماة.. ويرفع أسعارها!

حماة- محمد أحمد خبازي

ارتفاع درجات الحرارة في هذه الأيام الملتهبة، أسهم بتهافت المواطنين على شراء قوالب الثلج «البوظ» الكبيرة لاستخدامها بتبريد مياه الشرب، والعصائر المجففة، كما جعل أصحاب المطاعم الذين لم يركبوا طاقة بديلة بعد، يتعاقدون مع محال ومشاغل ومعامل تصنيع الثلج، ليزودوهم يومياً بقوالب كبيرة لحفظ اللحوم والحمص والمتبل وغيرها من المواد السريعة العطب من التلف والفساد.

وبيَّن مواطنون لـ«الوطن» أنه انتشرت مؤخراً محال بيع الثلج بمختلف مدن المحافظة، نتيجة الطلب الشديد عليها في ظل التقنين الكهربائي الطويل والجائر المطبق بعموم المحافظة، ٢٠ دقيقة وصل مقابل ٥,٤٠ دقيقة قطع!

وأوضح مواطنون أنهم يشترون يومياً ربع لوح من الثلج أو نصفه، لتبريد المياه التي لا يمكن شربها في هذه الأيام من دون ثلج، وسعر ربع اللوح منه ٢٥٠٠ ليرة، وذكر آخرون أنهم يشترون نصف لوح ويقسمونه إلى قطع صغيرة ويحفظونها في الحافظات لاستخدامها عند تناولهم العصائر المجففة، أو تحضيرها للضيوف، بدلاً من المشروبات الساخنة.

وذكر عدد من أصحاب محال بيع الفروج لـ«الوطن» أنهم يومياً بحاجة لقالب كبير من الثلج بقيمة ١٥ ألف ليرة، ليحفظوا به اللحوم التي يبيعونها من أن تفسد ما يعرضهم لمخالفات تموينية شديدة العواقب، وأوضحوا أنهم متعاقدون مع أصحاب معامل ومشاغل، يزودونهم كل يوم بحاجتهم من ألواح الثلج، وهو ما يعني نفقات إضافية يحملونها للمستهلك.

وقد ذكر عدد من أصحاب مطاعم ومقاه، أن لا حل لمشكلاتهم مع التقنين الكهربائي الطويل والمجحف والظالم، وعدم قدرتهم المادية على تركيب طاقة بديلة، سوى شراء قوالب ثلج، ليتمكنوا من العمل بمحالهم ومقاهيهم، وتقديم المياه المعدنية أو المشروبات الطبيعية أو الصناعية باردة، وإلا فسيضطرون للتوقف عن العمل!

وأوضح بعضهم أنهم يومياً يستهلكون ما بين ٤ – ٨ قوالب ثلج، وسعر القالب بين ١٠ – ١٥ ألف ليرة.

وبيَّن عدد من أصحاب معامل صناعة الثلج لـ«الوطن»، أن الطلب شديد في هذه الأيام على ما ينتجونه من قوالب ثلج كبيرة توزع بمختلف مدن محافظة حماة، إضافة إلى شاحنات النقل الكبيرة « قاطرات ومقطورات» التي تنقل بضائع بين المحافظات أو لدول الجوار.

وأوضحوا أنهم يبيعون ما ينتجون بحسب التعرفة المحددة من التجارة الداخلية، التي يقدمون لها بيانات تكلفة.

ومن جهته بيَّن رئيس دائرة الأسعار بمديرية التجارة الداخلية أحمد حوراني لـ«الوطن»، أن المعامل التي تقدم بيان تكلفة لصناعة قوالب الثلج عددها ٦ فقط. وأوضح أن سعر لوح الثلج بالجملة وبعد احتساب بيانات التكلفة نحو ٧٣٤٠ ليرة، وللمستهلك نحو ٨٠٠٠ ليرة.

ومن جهته بيَّن رئيس الدائرة الصحية في مجلس مدينة حماة الدكتور محمود عبيسي لـ«الوطن»، أن عدد معامل الثلج المرخصة بحماة بين ١٠ – ١٢ معملاً ومعظمها تقع بالمدينة الصناعية، إضافة إلى عدد كبير من المشاغل غير المرخصة في عدة مناطق من المدينة.

وأوضح أن الفرق الصحية في الدائرة تقطف عينات دورية من المياه التي تستخدمها تلك المعامل في تصنيع قوالب الثلج، وتضبط المخالفين.

ولفت إلى أن الدائرة نظمت خلال الشهر الماضي نحو ٨٠ ضبطاً بحق معامل ثلج ومطاعم ومحال وجبات سريعة ومسالخ ومحال قصابة وبرادات فاكهة، كما نفذت نحو ٢٠ إغلاقاً لمحال ارتكبت مخالفات جسيمة، وذكر أن معامل الثلج في هذه الأيام تخضع لرقابة صحية صارمة.